العرب
الأحد 2021/10/03
السنة 44 العدد 12198

تناقض المصالح والتحالفات في أفغانستان يهدد بتوتر جديد بين الهند وتركيا

أردوغان يوظف ورقة كشمير وأوضاع المسلمين والهند ترد بدعم قبرص

الود الظاهر يغطي على الأزمات

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يجر على بلاده عداوة جديدة، وهذه المرة مع الهند، وهي عداوة قد تتعمق مع تطورات أفغانستان بسبب انحيازه إلى باكستان التي تمسك بورقة طالبان ويمكن أن تحولها إلى عنصر ضغط واستهداف لنيودلهي. يضاف إلى ذلك توتر آخر سببه تصريحاته عن أوضاع المسلمين في الهند وإثارته المستمرة لقضية كشمير.

واشنطن – تشهد العلاقات الثنائية بين تركيا والهند تدهورا سريعا في الوقت الحالي، وكل ما كان يربط بين الدولتين تاريخيا وحضاريا ينهار بسرعة بالغة إلى درجة أن الدولتين تتبادلان علانية الآن الضربات الدبلوماسية على المسرح العالمي على مرأى ومسمع الجميع.

ويقول محللون سياسيون إن التوتر بين البلدين قد يزداد حدة مع التطورات التي تجري في أفغانستان وصعود حركة طالبان إلى الحكم. وتنظر الهند إلى طالبان، الحركة الإسلامية المتشددة، على أنها ورقة بيد باكستان العدو اللدود لنيودلهي.

ويقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بكل وضوح في صف باكستان، ورئيس وزرائها عمران خان الذي لا يتوقف عن إطلاق التصريحات العدائية ضد الهند.

> أردوغان لا يتوقف عن إثارة موضوع كشمير في الأمم المتحدة، والهند تعتبرها خطا أحمر

وبالنتيجة فإن الهند تعتبر أن أردوغان شريك لباكستان وطالبان، وأن هذا الثالوث سيكون عدوها المستقبلي طالما استمر تحالفهم في أفغانستان، خاصة أن تركيا ستعمل من خلال تحالف كهذا على إيجاد موطئ قدم قوي سيمكنها من تنفيذ أجندتها الدبلوماسية المعادية للهند.

وكان من أهم أسباب تدهور العلاقات بينهما تدخل الرئيس التركي في الشؤون الداخلية الهندية من خلال تصريحات سلبية عن تعامل نيودلهي مع الأقلية المسلمة وسيطرتها على منطقة كشمير المتنازع عليها.

وقال أردوغان في وقت سابق إن "الهند أصبحت الآن دولة تنتشر فيها المذابح التي تستهدف المسلمين على يد الهندوس".

كما أثار الرئيس التركي قضية إقليم كشمير الخاضع لإدارة الهند في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال ثلاثة أعوام على التوالي، رغم أنه يعلم تماما أنه ليست هناك رغبة لدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والعالم بأسره في التدخل في أمر يرون أنه يقع تماما في نطاق الشؤون الداخلية للهند.

وسبق أن نشرت تقارير استخباراتية اتهامات لتركيا بدعم تنظيمات إسلامية متطرفة بالهند إثر التقارب بين أردوغان وعمران خان.

وذكرت صحيفة هندوستان تايمز أن المنظمات الإسلامية المتطرفة في أجزاء من البلاد، بما في ذلك كيرالا وكشمير، تتلقى الدعم والتمويل من الجماعات التركية المدعومة من حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة.

وقال مسؤول حكومي رفيع المستوى "هناك محاولة منسقة من تركيا لتحويل المسلمين الهنود إلى متطرفين وتجنيد الأصوليين"، مشددا على أن تقييما حديثا في نيودلهي أشار إلى ظهور تركيا باعتبارها "مركزا للأنشطة المعادية للهند" بالإضافة إلى باكستان.

ويقول الدكتور أماليندو ميسرا أستاذ السياسة الدولية بجامعة لانكستر بالمملكة المتحدة في تقرير نشرته مجلة "ناشونال انتريست" الأميركية، إن وضع المسلمين ووضع كشمير يعتبران دائما من "القضايا الحساسة" في السياسة الهندية، وأي شخص يتحدث عن هذه القضايا أو يثير المخاوف بشأنها، سواء داخل الهند أو خارجها، يُنظر إليه بشك عميق ويُعامل بدرجة معينة من العداء.

وهناك شك في الهند بأن تركيا تتبنى مثل هذا الموقف بتحريض من باكستان. وزاد الطين بلة محاولات أردوغان تطوير علاقات عسكرية عميقة مع باكستان على حساب الهند. وبسبب كل تلك العوامل، تتخذ الهند موقفا متشددا تجاه تركيا.

وتأتي تحركات أنقرة بغاية توسيع نفوذها بين مسلمي جنوب آسيا على خلفية الاندفاع المستمر للرئيس أردوغان في زيادة نفوذ بلاده جنوب آسيا وآسيا الوسطى مستثمرا البعد العرقي والمذهبي بين المسلمين من أصول تركية. كما أن ذلك يتنزل ضمن خطة لمنافسة النفوذ الديني للسعودية في العالم الإسلامي وتقديم تركيا المحافظة التي أعيد تشكيلها بالتقاليد العثمانية كنموذج للدول الإسلامية الأخرى.

ويقول ميسرا إنه من السابق لأوانه الآن معرفة من الذي سيخسر أكثر نتيجة هذا الخلاف بين الدولتين. ومع ذلك فإن الدلائل الأولية تشير إلى أن اتجاهات السياسة الخارجية لأردوغان بالنسبة إلى الهند قد تصبح باهظة التكاليف بالنسبة إلى تركيا.

وأضاف ميسرا أن دعوات أردوغان المتكررة بأن تتم تسوية "نزاع كشمير" في الأمم المتحدة رغم الموقف الدولي المعلن بأن الأمر قضية ثنائية ويتعين حسمها بين الهند وباكستان، أدت إلى موجة من ردود الفعل المتبادلة بين الهند وتركيا.

وعندما حاول أردوغان مؤخرا إثارة قضية كشمير مرة أخرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة، صعّدت الهند من حرب الكلمات الدبلوماسية. فقد ذكّرت تركيا بأنها، على خلاف أنقرة التي تسيطر على جزء من دولة ذات سيادة هي قبرص في عام 1974، لم تتخذ الهند أي إجراءات مماثلة في ما يتعلق بكشمير.

وعلى أية حال، فقد دافعت الهند مرارا وتكرارا عن سيادتها على إقليم كشمير الذي تديره ضد أي تدخل من جانب باكستان.

ومن أجل تذكير أردوغان بأن تركيا في وضع صعب في ما يتعلق بوحدة أراضيها والموقف الدولي، سارع وزير خارجية الهند الذي كان حاضرا في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع مع نظيره القبرصي لبحث طرح قرار في مجلس الأمن حول منطقة شمال قبرص المتنازع عليها وإعادة توحيد الجزيرة.

ولم يقتصر رد فعل الهند تجاه مواقف تركيا ضدها على الهجوم الشفهي، فقد ألغت في عام 2019 زيارة كان من المقرر أن يقوم بها رئيس الحكومة الهندية إلى تركيا، وذلك بعد قرار الهند وقف صادراتها العسكرية إليها، ومن بينها الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج. كما خفضت الهند بدرجة كبيرة وارداتها من تركيا.

> الهند أوقفت صادراتها العسكرية إلى تركيا، ومن بينها الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج. كما خفضت وارداتها منها

ويقول ميسرا إن العلاقات السيئة بين الدولتين تسببت في حرب ثقافية باردة بينهما. فقد كانت تركيا وجهة مهمة للمخرجين والممثلين الهنود لتصوير أفلامهم هناك نظرا لما تتمتع به من مواقع خلابة، ولكن في السنوات الأخيرة أصبح هذا التبادل الثقافي يعاني من ضغط شديد. كما قاطع الأثرياء الهنود التردد على تركيا للسياحة.

وتشير الدلائل على الأرض إلى أنه على الرغم من الخلافات الشديدة بين الهند وتركيا على مختلف المستويات، ليس من المرجح أن تظل الدولتان في كنف أي نوع من حالة الحرب الباردة منخفضة الحدة، إذ أن هناك روابط حضارية عميقة بين الدولتين، مع ضرورة تذكر أن أنقرة ونيودلهي خاضعتان لحكومتين يمينيتين إحداهما إسلامية والأخرى هندوسية. وكثير من الانتقادات المتبادلة بين الحكومتين ترجع إلى خطاب كل منهما على أساس من قوميتهما الدينية.

واختتم ميسرا تقريره بالقول إن المستوى الوسط من المؤسسة الحاكمة والجمهور العام في الدولتين يدركان تماما حقيقة أن ما تشهده علاقاتهما الثنائية من تدهور هو إلى حد كبير نتيجة مغامرات السياسة الخارجية المثيرة للشكوك من جانب أردوغان.

والحقيقة أن الأمل في كل من أنقرة ونيودلهي هو أن تستطيعا العودة إلى علاقاتهما الودية العادية. ويتساءل ميسرا "فهل ينصت أردوغان لذلك؟".

شمولية فرماجو وانتهاكات حقوق الإنسان

إسماعيل عثمان
نائب مدير سابق لوكالة الأمن الصومالية

حان الوقت لكي نعرف إدارة الرئيس محمد عبدالله فرماجو على حقيقتها، فهي سلطة مركزية تحاول السيطرة على جميع جوانب الحياة الفردية وتوجيهها من خلال التلاعب والقمع. كما عملت كحكم شمولي غير مقيد سعى للهيمنة على جميع جوانب الحياة.

كانت هذه الإدارة متجانسة في حد أدنى من انعدام المنطق. وفي بعض الأحيان، ليس من الواضح حتى ما إذا كان الرئيس فرماجو يمسك الخيوط، أو ما إذا كان مستشاره فهد ياسين مدير وكالة المخابرات والأمن الوطنية (نيسا) هو الذي يدير الأمور من خلف الستار.

وتجاوزنا في هذه المرحلة أي جهود غير مجدية لإخفاء الإخفاقات الأساسية التي شهدناها جميعا. ويجب أن يرى العالم ما يراه كل الصوماليين. ويجب أن يعرف ما يعرفه جميع الصوماليين، حيث أن الاعتقاد بأن مواطنينا يشاركون بنشاط في العملية السياسية هو وهم خلقه مجموعة من المحتالين الذين يجب عزلهم الآن من أجل استعادة مظاهر الديمقراطية الحقيقية في بلدنا واستعادة أي أمل لدى مواطنينا في حياة أفضل.

لقد مزقت المجزرة التي أحدثتها هذه الإدارة نسيج مجتمعنا الاجتماعي. ففي ديسمبر 2017 اعتقلت قوات الأمن الصومالية عبدالرحمن عبدالشكور أحد معارضي الحكومة البارزين خلال مداهمة ليلية لمنزله، مما أسفر عن مقتل خمسة من حراسه الشخصيين في هذه العملية. ثم داهمت قوات الأمن بعد أقل من أسبوعين منزل السيناتور عبد حسن عوالي قبيدید في مقديشو وألحقت أضرارا بالممتلكات في كل غرفة، وصادرت الهواتف المحمولة الخاصة بالعائلة.

وفي يونيو 2021 اختفت إكرام تهليل البالغة من العمر 24 سنة، وهي خبيرة في الأمن السيبراني في وكالة المخابرات والأمن الوطنية الصومالية خارج منزلها في مقديشو. ورفضت الحكومة، التي تؤكد بعض الروايات الداخلية تواطؤها في اختفاء تهليل بشكل مباشر، الإجابة عن الأسئلة التي أثارتها عائلتها بعد ما يمكن اعتباره تحقيقا فاترا حول اختطافها.

وفي أغسطس قُتل سبعة مدنيين بالقرب من قرية غولوين على بعد حوالي 100 كيلومتر جنوب مقديشو على أيدي جنود يمثلون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم). وعُصبت عيون المدنيين وأُجبروا على الجلوس فوق عبوة ناسفة تم تفجيرها عمدا وبشكل وحشي، ممّا أدى إلى مقتلهم جميعا على الفور.

وأخيرا وفقا لتقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية "تواصل المحاكم العسكرية النظر في القضايا التي لا تدخل في نطاق اختصاصها القانوني وبإجراءات لا تفي بالمعايير الدولية. وقد أعدمت السلطات الفيدرالية والإقليمية في بعض الأحيان المحكوم عليهم في غضون أيام من صدور حكم المحكمة".

وشككت منظمات حقوق الإنسان في قدرة الجيش على تمرير مثل هذه العقوبة السريعة والقاسية مع الحفاظ على حق المدعى عليه في الإجراءات القانونية الواجبة والاستئناف.

إن الحوادث المذكورة منتقاة من أعمال وحشية استمرت أربع سنوات إما ارتكبها الرئيس فرماجو مباشرة أو نُفذت تحت إشرافه. وليست هذه مجرد اعتداءات على من ينتقدون الرئيس. بل هي اعتداءات مادية على طبيعة الديمقراطية ذاتها، وانتهاكات واضحة للدستور، وستؤدي في النهاية ومباشرة إلى حرب أهلية إذا لم تتوقف.

وإذا كان فشل الرئيس فرماجو الوحيد هو الإخفاقات المروعة في مجال حقوق الإنسان، فسيكون ذلك كثيرا لتصنيف فترة ولايته على أنها كارثة مريعة. وليس الأمر كذلك لسوء الحظ.

وتواصل حركة الشباب الإرهابية المرتبطة بالقاعدة إلحاق هزائم بالقوات الحكومية والاستيلاء على مواقع عسكرية استراتيجية من أجل فرض تفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية على السكان المحليين. وكان الهجوم على قاعدة عسكرية في مدينة العمارة في أغسطس أحدث تحركاتها.

ومع استمرار حركة الشباب في استعادة مساحات شاسعة من الأراضي، يبدو سياسيونا مهتمين للغاية بتوسيع نفوذهم السياسي بدل حماية المواطنين الذين أقسموا على حمايتهم.

وبنفس السرعة التي يخسر فيها الصوماليون الأرض لصالح حركة الشباب، فإننا نفقد ببطء العلاقات مع الحلفاء القدامى، حيث أصبحت علاقاتنا الدبلوماسية مع كينيا وجيبوتي ومع حلفائنا الخليجيين في أدنى مستوياتها التاريخية بينما يلوم قادتنا الحكوميون بعضهم البعض على الفوضى.

> رفضُ الرئيس فرماجو إجراء انتخابات رئاسية قانونية أدى إلى المزيد من الانقسام في بلد ممزق بالفعل، كما أدى عدم اليقين السياسي إلى المزيد من دورات العنف في شوارعنا. وهذه دورة يمكن أن ننهيها بإقالة الرئيس نفسه

وما هو مطلوب هو نهج دبلوماسي أكثر واقعية لإعادة بناء علاقاتنا وقد أثبت الرئيس فرماجو أنه غير قادر على تطوير تلك السياسة الخارجية. وأدى رفضه لإجراء انتخابات رئاسية قانونية ومرخصة إلى المزيد من الانقسام في بلد ممزق بالفعل، كما أدى عدم اليقين السياسي إلى المزيد من دورات العنف في شوارعنا. وهذه دورة يمكن أن ننهيها بإقالة الرئيس فرماجو.

ومع ذلك فإن قادتنا الحكوميين وقادة الأمم المتحدة وقادة الدول الديمقراطية في جميع أنحاء العالم يواصلون غض البصر، وهم في الواقع يدعمون النظام من خلال رفضهم إدانة سلسلة فظائع حقوق الإنسان التي ارتكبتها هذه الحكومة. ومع اقتراب الذكرى الثالثة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يرن صدى صمتهم عاليا في أسماع مواطنينا.

وعلى مدى أربع سنوات طويلة وعنيفة في ظل رئاسة فرماجو، كان هناك تجاهل مطلق للحد الأدنى من المعايير القانونية ومبادئ الديمقراطية. وأصبح من الضروري الآن لقادة عالمنا، بمن فيهم قادة الأمم المتحدة والولايات المتحدة، أن يقفوا معا وأن يعلنوا إدانة عاجلة بصوت واحد.

وخلافا لذلك، من خلال تجاهل المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، يساهم قادة عالمنا ضمنيا في استمرار العنف وعدم الاستقرار في منطقتنا وإرسال إشارة واضحة إلى مواطنينا بأنهم لا يستحقون الحرية الفردية.

ويطالب المواطنون الصوماليون بالمساءلة. ولا يمكن لدول مثل الولايات المتحدة أن تظل غير مبالية برغبات الشعب الصومالي بينما تنحاز بوضوح إلى موقع قوة ونفوذ جيواستراتيجي. هذا ليس صحيحا، وهو ليس عادلا.

وفي يوم من الأيام سوف يحاسَب الرئيس فرماجو على إجرامه وفساده، لأن من المؤكد أن التاريخ سيحكم على المتواطئين. ولكنني أعتقد أيضا أنّ التاريخ سوف يُدين الصمت أيضا.